



الجمعية العامة

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجلسة ٢٩٠

الثلاثاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١١/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد بادجي (السنغال)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٥.

اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تعقد اللجنة اليوم اجتماعا رسميا للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٤٠/٣٢ بـ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧.

يشرفني ويسرني سرورا كبيرا أن أرحب بالسيد يان إلياسون، رئيس الجمعية العامة؛ والسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيد أندري دنيسوف، رئيس مجلس الأمن. وأود بشكل خاص أن أنوّه بحضور السيد ناصر القدوة، وزير خارجية السلطة الفلسطينية معنا وأن أرحب به مع وافر الاحترام. وأود كذلك أن أشكر السيد محمد رضي عبد الرحمن، الممثل الدائم المناوب لماليزيا لدى الأمم المتحدة، الذي يمثل اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة؛ وكذلك السيد تولياميني كالوموه، الأمين العام المساعد

للشؤون السياسية. وأشكر كليهما على حضور هذا الاحتفال.

وأود، كذلك، أن أرحب بممثلي الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني وكل الذين قبلوا دعوة اللجنة. إن حضوركم بهذا العدد يشرف اللجنة، ويدل قبل كل شيء، على التزامكم بدعم وتحقيق نيل الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني.

أدعو الآن كل الحاضرين هنا إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة إحياء لذكرى كل من ضحوا بأرواحهم من أجل قضية الشعب الفلسطيني وعودة السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

وقف أعضاء اللجنة مع التزام الصمت مدة دقيقة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): استمحو لي الآن أن أدلي ببيان باسم اللجنة.

إن الشعور بالمسؤولية المشتركة إزاء قضية فلسطين قد جمعنا اليوم، في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، كما يحدث في

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



إن احتلال الأرض الفلسطينية والرفض القاطع من جانب القوة القائمة بالاحتلال للتخلي عن السيطرة على الأرض الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، يزيد من تعقيد جهود المجتمع الدولي وطرفي الصراع - إسرائيل وفلسطين - لأجل التوصل إلى حل عادل للصراع، وهو تنفيذ رؤية دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها.

وقد حدثت تطورات مشجعة مرة أخرى خلال هذا العام، بما فيها التقارب بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والمؤسف، أن ذلك يتناقض مع الاستمرار في اتباع سياسات غير قانونية من جانب القوة القائمة بالاحتلال ومع تصاعد العنف الذي تسببه الدورة التي لا تنتهي من الهجمات وردود الفعل العشوائية عليها.

إن وفاة ياسر عرفات، الزعيم الوطني للفلسطينيين، قبل ما يزيد على عام واحد، قد جعلت الشعب الفلسطيني ومؤسساته في وضع يصعب جدا التغلب عليه. ومع ذلك، مثل رحيله أيضا بداية لفترة انتقالية سلمية وديمقراطية ومسؤولة، أعقبت إجراء الانتخابات الحرة والشفافة والزبهاء التي أتت بالسيد محمود عباس إلى رئاسة السلطة الفلسطينية. وسرعان ما عقد بعد ذلك مؤتمر القمة الأول منذ سنوات، في شرم الشيخ، بين رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس. وقد أوجدت الالتزامات التي قطعها الطرفان زخما جديدا نحو استئناف العملية السياسية.

وفي أيلول/سبتمبر الماضي رحبت اللجنة بانسحاب إسرائيل من غزة ومن أربع مستوطنات في شمال الضفة الغربية. وكان ينبغي لهذا التطور أن يؤدي إلى الشروع من جديد في إجراء المفاوضات في إطار خارطة الطريق، وإلى انطلاقة جديدة للعملية السياسية المتوقفة. ومن الجدير

كل عام، للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وقد جاء المشاركون بأعداد كبيرة إلى هذا الاجتماع تلبية لدعوة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، دعما للقضية العادلة لشعب كافح طويلا وقدم تضحيات جسيمة سعيا إلى نيل حقه في تقرير مصيره واستقلاله وسيادته الوطنية. وأشكر كل المشاركين على حضورهم الذي يشهد على التزامهم بالسلام والمصالحة في فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط على السواء التي تحظى باحتضان البشرية جمعاء.

ويصادف هذا الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذكرى السنوية الثلاثين لاتخاذ الجمعية العامة القرار ٣٣٧٦ (د-٣٠)، المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، الذي أنشأ اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. إن تلك الذكرى السنوية لا تشكل سببا للاحتفال، بل تمنح اللجنة فرصة للتأمل في سنوات عديدة من الجهود التي وجد خلالها المجتمع الدولي والأطراف المعنية ذاتهما عاجزين أمام العقبات الكثيرة في الطريق نحو إيجاد حل تفاوضي شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين. إن اجتماع اليوم يتيح لنا الفرصة مرة أخرى لأن نعبر عن التزامنا الراسخ بالمضي قدما وبعزيمة قوية نحو حل عادل لقضية فلسطين.

إن يوم التضامن هذا يذكرنا بأنه لن يكون هناك حل نهائي للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بدون تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف كما عرّفتها الجمعية العامة في عام ١٩٧٤، أي حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية وحق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم التي شردوا واقتلعوا منها.

قيام دولتين يتم تعريفهما على أساس حدود عام ١٩٦٧ وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني - سيعتمد على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣).

إن لجنتنا - وهي هيئة الأمم المتحدة الحكومية الدولية الوحيدة المكرسة حصراً للجوانب السياسية لقضية فلسطين - ستبذل كل جهد ممكن، ومن خلال التنفيذ الدقيق لولايتها، لأجل مساعدة الشعب الفلسطيني على نيل حقوقه وتحقيق تطلعاته إلى إنشاء دولته المستقلة ذات السيادة. واللجنة عاقدة العزم على مواصلة الاضطلاع بولايتها التي أوكلتها إليها الجمعية العامة لمصلحة الشعب الفلسطيني. وفي ذلك السياق، سوف نواصل عملنا من أجل تعميق وتعبئة الرأي العام الدولي حتى يتم التوصل إلى تسوية قضية فلسطين وفقاً للشرعية الدولية.

إن الإرادة القوية التي تحفزنا جميعاً على حل قضية فلسطين، والانخراط الجاد للمجموعة الرباعية، وحكومات أخرى، وهيئات الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية، والهيئات الحكومية الدولية وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، ناهيك عن تفاني الأفراد، لا بد أن يساعد على إيجاد توافق الآراء الواسع الذي لا يمكن بدونه تحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في الشرق الأوسط. وأؤكد هنا من جديد على تأييد اللجنة لتلك القضية النبيلة. ونحن مصممون على مواصلة العمل مع جميع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية وكل فعاليات المجتمع المدني.

وأغتنم الفرصة التي يتيحها هذا الاجتماع الرسمي لأعبر عن امتنان اللجنة العميق للأمين العام، صاحب السعادة السيد كوفي عنان، الذي دعم أنشطتنا بدون توقف وعمل بدون كلل من أجل الشروع مجدداً في عملية السلام. إن

بالملاحظة أن إسرائيل ما زالت حتى الآن تسيطر على حدود قطاع غزة، بما فيها المياه الإقليمية والمجال الجوي. كما أنها ما زالت مستمرة في التحكم بحركة الأشخاص والسلع في الضفة الغربية، وبالتالي، تعيق أية تنمية اقتصادية ذات فائدة في الأرض الفلسطينية التي تستمر في احتلالها.

وعلاوة على ذلك، ما زالت الحالة في الضفة الغربية تبعث على القلق. وفي هذا العام عجلت إسرائيل في توسيع المستوطنات في ذلك الجزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. واستمرت أيضاً في بناء الجدار غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، متجاهلة الرأي العام العالمي. إن خلق الحقائق الجديدة على الأرض يرافقه تعقيد آخر يتعلق بالإعلان عن خطط تطوير مستوطنات أخرى في الضفة الغربية، وخاصة في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بالمدينة المقدسة. وتتناقض جميع هذه الأنشطة مع الالتزامات التي تليها خارطة الطريق على إسرائيل، وتتعارض مع القانون الدولي وفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

وقد رحبت اللجنة مؤخراً بتكثيف جهود المجتمع الدولي من أجل الشروع مجدداً في تنفيذ التدابير التي ارتأتها خارطة الطريق وتشجيع الحوار بين الطرفين ورأت بذلك إشارة مشجعة. وتعهد المانحون الدوليون بالتبرع بمبالغ كبيرة لإعادة بناء قطاع غزة في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي. وأكد الاتحاد الأوروبي من جانبه على استعدادة بتوفير تواجد طرف ثالث في محطة رفح للمرور بين قطاع غزة ومصر. وتتوقع من الطرفين التعاون مع المجموعة الرباعية ومع الأطراف الأخرى التي تقوم بالمساعي الحميدة.

ويجب أن تستمر الأمم المتحدة، من جانبها، في تحمل مسؤوليتها إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم حل المشكلة من جميع جوانبها. وفي نهاية المطاف، فإن الحل النهائي -

السيد إلياسون (رئيس الجمعية العامة) (تكلم بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والامتنان حقاً أن أدعى إلى مخاطبة هذا الاجتماع بصفتي رئيساً للجمعية العامة. إننا نجتمع هنا اليوم في الأمم المتحدة لنحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، كما فعلنا في كل عام منذ أواخر السبعينات، عندما قررت الجمعية العامة إنشاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. ونحن نستمر بالاحتفال في هذا اليوم من أجل دعم عملية السلام في الشرق الأوسط وحشد المساعدة الدولية للشعب الفلسطيني.

في العام الماضي، اتخذت الجمعية العامة القرار ٣١/٥٩ الذي أشارت فيه إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ورحبت بتأكيد المجلس على رؤية منطقة تضم دولتين، إسرائيل وفلسطين، تعيشان بسلام جنباً إلى جنب ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وقد أكدنا مجدداً، كذلك، على مسؤولية الأمم المتحدة الدائمة إزاء قضية فلسطين إلى أن يتم التوصل إلى تسويتها من جميع جوانبها وفقاً للقانون الدولي. وإنني أشيد بكم، السيد الرئيس، على ما قمتم به أنتم ولجنتكم لتذكيرنا بتلك المسؤولية الرسمية والجدية.

واسمحوا لي أيضاً أن أعبر عن التقدير لجميع الحكومات والمنظمات الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة والأفراد على عملهم الذي لا يكل وتفانيهم من أجل تحقيق السلام الدائم والأمن في الشرق الأوسط وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية إلى الشعب الفلسطيني.

كما نعلم جميعاً، كانت فترة الأعوام الثلاثين الماضية حافلة بالاضطرابات والمصاعب بالنسبة للمنطقة وشعوبها. وكانت وتيرة التقدم السياسي بطيئة وحتى معدومة. وقد طغت صور وحقائق العنف والمعاناة الإنسانية على العلاقات الفلسطينية - الإسرائيلية، وتخللت الريبة تلك العلاقات الأساسية.

التزامه بالسلام في فلسطين وفي العالم بأسره يعرفه الجميع ونحن نتقدم إليه بجزيل الشكر على ذلك. كما أنني أشكر رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن على اهتمامهما الكبير بعمل اللجنة وعلى انخراطهما في مساعي البحث عن حلول لمشاكل الشرق الأوسط.

إننا نجبر عن التقدير العميق لمشاركة العديد من السفراء، بصفتهم ممثلي الحكومات في هذا الحدث. وقد كانت الرسائل العديدة من مختلف رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مصدر إلهام لنا. وكانت بالنسبة للشعب الفلسطيني مصدر قوة ودعم ثمين في كفاحه من أجل استعادة استقلاله الوطني وسيادته.

ومن دواعي سعادتنا أيضاً أن نرحب بـ ممثلي شركائنا التقليديين: حركة عدم الانحياز، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية، الذين لم يتوانوا أبداً في تقديم دعمهم بدون كلل. وأود أن أشكرهم على مشاركتهم في هذا اليوم التذكاري وعلى إسهاماتهم الحاسمة في أعمال اللجنة.

وأخيراً، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير اللجنة للموظفين المتفانين في منظمات وهيئات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة وللمسؤولين في العديد من منظمات وجمعيات المجتمع المدني الذين يساعدون في تحسين ظروف الحياة اليومية للفلسطينيين في الأرض المحتلة.

وفي الختام، أناشد بإخلاص جميع الحاضرين - من ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية وجمعيات المجتمع المدني - بمضاعفة جهودهم بغية تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

ويشرفني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد يان إلياسون.

العنف والإرهاب. ويجب إعادة الأمل والشعور بوجود توجه جديد إلى الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.

وفي غضون ذلك، يجب القيام بكل ما من شأنه تخفيف المعاناة اليومية للشعب الفلسطيني. فإمكانية الوصول والقدرة على التنقل أمران يتسمان بأهمية حاسمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر. وينبغي للمساعدة الدولية أن تركز على برامج بناء القدرات كجزء من استراتيجية التنمية الخاصة بالدولة الفلسطينية في المستقبل.

وليكن لدينا الأمل والتصميم على أن عملية السلام سيعاد تنشيطها من جديد، بدعم كامل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، حتى نتمكن من وضع حد للمواجهات والصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين التي امتدت لعقود من الزمن. فقد سئم الشعبان الفلسطيني والإسرائيلي من حالة اليأس والخسائر في الأرواح. وهما يستحقان مستقبلاً ينعم بالسلام، والأمن وعلاقات حسن الجوار. ولنكتشف جهودنا لتتوصل إلى ذلك الهدف. ففي هذا مصلحة للطرفين، ومصلحة للمنطقة، ومصلحة للسلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه الهام، الذي كان مصدر إلهاء وتشجيع للجنة.

يشرفني الآن أن أعطي الكلمة للأمين العام، معالي السيد كوفي عنان.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أشكر اللجنة على دعوتها لي إلى الاحتفال هذا العام باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فقد قامت اللجنة خلال الأعوام الثلاثين الماضية بعمل هام في دعم حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف دعماً للمساعي الرامية إلى تحقيق السلام في الشرق الأوسط. وقد ثبت أنه من الصعب تحقيق تسوية

وفي ظل تلك الخلفية القائمة، مما يبعث على الرضا أن نلاحظ التقدم المحرز هذا العام. فقد أبدى الشعب الفلسطيني التزامه بالديمقراطية خلال الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني/يناير الماضي. ويرحب المجتمع الدولي بالانسحاب الإسرائيلي وبتفكيك المستوطنات في قطاع غزة وأجزاء من شمالي الضفة الغربية في أواخر الصيف. وفي الأسبوع الماضي، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، رسمياً نقطة العبور الحدودية مع مصر، عقب اتفاق بين الطرفين بشأن التنقل والدخول، مما مكّن الفلسطينيين من السيطرة على جانب من حدودهم لأول مرة في تاريخهم. وأعتقد أننا نلاحظ جميعاً ما لتلك اللحظة من أهمية تاريخية. وبذلك، اتخذت خطوة هامة نحو تحقيق رؤية قيام الدولة الفلسطينية في المستقبل.

ولا بد من التنويه بجميع أولئك الذين جعلوا هذا الإنجاز ممكناً بعد مفاوضات شاقة ومعقدة، وجهود متواصلة اتسمت بالإصرار. ومن الضروري أن تواصل الأطراف تعاونها بشأن المسائل العالقة الخاصة بفك الارتباط، والتي يدعمها المجتمع الدولي أيضاً.

ويجب على الفلسطينيين والإسرائيليين الاعتماد على تلك الإنجازات وتعزيز قوة الزخم نحو التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وتوفر خريطة الطريق، التي تدعمها المجموعة الرباعية، قاعدة صلبة لمواصلة العمل من أجل السلام. ويجب على المجتمع الدولي تعزيز التزامه بمساعدة الأطراف على وضع حد للصراع الذي جلب الآلام للمنطقة ولشعوبها. ومن الأهمية الحاسمة الآن أن يتعاون الفلسطينيون والإسرائيليون إلى أبعد حد ممكن. ويجب الابتعاد عن كل الأعمال التي يمكن أن تزيد من تفاقم الوضع والشكوك وحالة انعدام الثقة. كما يجب وقف أعمال

أن تقوم الأطراف بإعطاء قوة دفع جديدة للوفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق التي قبلت بها والتي وافق عليها مجلس الأمن.

ويحتاج الفلسطينيون إلى من يطمئنهم على أن قدرة الدولة الفلسطينية المستقبلية على البقاء لن تتعرض بفعل توسيع المستوطنات أو إعادة بنائها. ويحتاج الإسرائيليون إلى من يطمئنهم على أن أمنهم لن يتهدد بسبب عدم القيام بإجراءات صارمة ضد الإرهاب.

لذلك أكرر النداءات التي وجهتها المجموعة الرباعية مؤخرا من أجل إجراءات جديدة يتخذها الطرفان على نحو متوازٍ للوفاء بالتزاماتهما بموجب خريطة الطريق التي تنص بوضوح على إجراءات محددة، في المجال الأمني، وفيما يتعلق ببناء المؤسسات الفلسطينية، والاستجابة الإنسانية، والمجتمع المدني والمستوطنات.

إن تنفيذ الالتزامات الواردة في خريطة الطريق هو الطريق نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إنشاء دولة فلسطينية تتمتع بالسيادة والديمقراطية، ومتصلة الأراضي، تعيش جنبا إلى جنب وبسلام وأمن مع إسرائيل.

ومن ناحيتي، سأظل ملتزما التزاما ثابتا بالجهود الرامية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للقضية الفلسطينية بناء على قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)، ٣٣٨ (١٩٧٣)، ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومبدأ الأرض مقابل السلام.

فلنعمل جميعا، وبكبد، على تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وعلى تحقيق مطامحه إلى العيش بسلام وازدهار في دولة فلسطين التي تتمتع بالسيادة والاستقلال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه الحكيم جدا، الذي يعكس تصميم الأمم المتحدة على

لهذا الصراع الذي امتد لعقود من الزمن. ولم يرَ الفلسطينيون بعدُ بدايات تأسيس دولتهم. كما لم يشعر الإسرائيليون بالأمان في دولتهم.

وتعززت الآمال بتجدد العملية السياسية خلال فك إسرائيل لارتباطها بقطاع غزة وبنجاح الفلسطينيين في ضمان الهدوء خلال تلك الفترة. ومع ذلك، فإن تصاعد العنف قوض على نحو خطير التنسيق الوليد بين الأطراف، مما أعاد مشاعر عدم الرضا وخيبة الأمل.

وبعد الاتفاق الذي تم التوصل إليه قبل أسبوعين على فتح معبر رفح، وتسهيل حركة العبور بين غزة والضفة الغربية، والحد من عمليات الإغلاق في الضفة الغربية، برزت فرصة جديدة للتعاون الفعلي ولتحقيق فوائد ملموسة على حياة الشعب الفلسطيني، لا سيما بين الفلسطينيين الذين عانوا من تدهور اقتصادي خطير ومن مشاكل إنسانية حادة بسبب أحداث الأعوام الأخيرة.

وأنا أحث بقوة القيادتين الفلسطينية والإسرائيلية على العمل معاً، ومع المبعوث الخاص للمجموعة الرباعية السيد جيمس ولفنسون ومع المجموعة الرباعية نفسها لضمان تنفيذ الاتفاق تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب. ومرة أخرى، ستكون إجراءات الأطراف مكتملة للمساعدة المتواصلة التي تقدمها الجهات الدولية المانحة من أجل تخفيف المعاناة الإنسانية ودعم الاقتصاد الفلسطيني.

وسيتوجه الفلسطينيون والإسرائيليون إلى صناديق الاقتراع قريباً في انتخابات سيكون لها تأثير كبير على مستقبل عملية السلام. وينبغي ألا يسمح الموسم الانتخابي بمنع الأطراف من القيام بالعمل الأساسي الرامي إلى بناء الثقة المتبادلة ومن مواصلة تنفيذ تفاهات شرم الشيخ.

إضافة إلى ذلك، إذا أريد لفك الارتباط أن يكون منطلقاً لتحقيق تقدم بشأن المسائل الأوسع، فإن من الحيوي

الفلسطينية إلى خيبة أمل، لن تتوانى قوى التطرف في استغلالها. وفي هذا السياق، فإن تأمين حرية الحركة للفلسطينيين والبضائع الفلسطينية، وعلاقتهم مع العالم الخارجي، والتقيّد الواضح من الطرفين بمبدأ الامتناع عن اتخاذ خطوات قد تحدد مسبقاً نتيجة مفاوضات الوضع النهائي يجب أن تشجع إحراز التقدم على طريق التسوية السياسية الطويلة الأجل.

وفي هذا الصدد، يرحب مجلس الأمن بالاتفاق المعني بالحركة وحرية الوصول والمبادئ المتفق عليها لمعبر رفح، مما تم التوصل إليه بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، ويطلب إلى الطرفين اتخاذ إجراءات فورية لتنفيذ شروط كلا الاتفاقين وفقاً للجدول الزمني المحددة فيهما. ويؤيد مجلس الأمن بالكامل إجراء انتخابات تشريعية فلسطينية حرة ونزيهة وشفافة في كانون الثاني/يناير المقبل.

ختاماً، أود أن أقول إن مجلس الأمن متحد في رؤيته المتمثلة في وجوب اتخاذ المجتمع الدولي لخطوات ملموسة من أجل ضمان عدم تقويض المتطرفين للتغيرات الإيجابية التي طرأت على التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية. ويجب أن تمكن هذه التغيرات من استئناف تنفيذ أحكام خارطة الطريق والاقتراب من تحقيق الهدف النهائي، وهو السلم والأمن لكل من إسرائيل ودولة فلسطينية مستقلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر رئيس مجلس الأمن، السيد أندريه ديسوف، على بيانه الهام. ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة للمراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، السيد رياض منصور، الذي سيتلو رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الفلسطينية، السيد محمود عباس.

مواصلة جهودها من أجل التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين. وتشعر الجمعية بالامتنان الخاص له على اهتمامه المتواصل بتلك القضية وعلى دوره المحوري في السعي إلى السلام والمصالحة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وفيما بين جميع شعوب منطقة الشرق الأوسط.

ويسعدني الآن أن أعطي الكلمة لرئيس مجلس الأمن، السفير أندريه ديسوف.

السيد ديسوف (الاتحاد الروسي)، رئيس مجلس

الأمن (تكلم بالروسية): تميزت هذه السنة بخطوات جوهرية تهدف إلى ضمان التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إحدى هذه الخطوات هي انسحاب إسرائيل من قطاع غزة وجزء من الضفة الغربية لنهر الأردن. وسيمكّن هذا من إحراز التقدم، وفقاً لخارطة الطريق، نحو الهدف النهائي المتمثل في وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

ويؤيد مجلس الأمن تماماً العمل الذي تقوم به المجموعة الرباعية ويدعم مواصلة الحوار بين السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. وإحراز التقدم في هذا الحوار يتوقف بالطبع على عدد من العوامل، أبرزها تدابير بناء الثقة من كلا الجانبين. فيتعين على السلطة الفلسطينية أن تتخذ إجراءات فعالة لوقف النشاط الإرهابي في الأراضي الخاضعة لسيطرتها ولتثبيت القانون والنظام هناك. وفي نفس الوقت، يجب أن نشدد على ضرورة وقف إسرائيل لكل أشكال توسيع المستوطنات وتفكيك المراكز الاستيطانية المتقدمة. ويجب بالطبع أخذ الشواغل المشروعة للجانب الإسرائيلي المتعلقة بضمان أمنه في الاعتبار.

وينبغي أيضاً التأكيد على أنه دون تحقيق تحسن ملحوظ في الحياة اليومية للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية، فقد يتحول مقدار الأمل الموجود حالياً في الأراضي

”لقد مرت قضيتنا بالكثير من المنعطفات والتغيرات الهامة منذ اليوم الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ ذلك اليوم يوماً للتضامن مع الشعب الفلسطيني. فلقد انطلقت عملية السلام في مؤتمر مدريد وأسفرت عن توقيع اتفاق إعلان المبادئ للمرحلة الانتقالية وانتعش الأمل لدى شعبنا وشعوب المنطقة في حلول السلام والاستقرار. وخلال تلك السنوات، واصل الشعب الفلسطيني نضاله العادل لنيل حريته واستقلاله ووقفت من خلفه جميع الدول التي ترفض الاحتلال والقهر والاضطهاد وطلبت من إسرائيل، بوصفها قوة الاحتلال، إنهاء احتلالها واحترامها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على الأرض التي احتُلت عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل ومتفق عليه لقضية اللاجئين على أساس القرار ١٩٤ (د-٣).

”غير أن عملية السلام، وبالرغم من الإنجازات القليلة التي تحققت في بدايتها، تلقت ضربة تلو الأخرى على يد الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته، حيث ما زالت إسرائيل ترفض تطبيق قرارات الشرعية الدولية وخارطة الطريق باسم شتى الذرائع والحجج الواهية لحرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه الشرعية.

”فبناء جدار الضم والفصل العنصري يتواصل رغم فتوى محكمة العدل الدولية الصادرة بتاريخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ بعدم شرعية ذلك الجدار، والذي تبعها العالم بقراره دإط-١٥/١٠ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤، بإدانتها ومطالبة

السيد منصور (المراقب الدائم عن فلسطين): يود وفد فلسطين أن يشكركم، سيدي الرئيس، وأن يشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تنظيم هذا الاحتفال السنوي بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويسرني بهذه المناسبة أن أقرأ رسالة السيد الرئيس محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية، وأقتبس:

”نجتمع اليوم ومعنا كل المدافعين عن الشرعية الدولية ومبادئ العدل والسلام لنحيي مع اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني ومع حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في الحرية والاستقلال ورفض سياسات الظلم والهيمنة والاحتلال. في مثل هذا اليوم من كل عام، يتلقى الشعب الفلسطيني رسالة من العالم تؤكد له أنه ليس وحيداً في مسيرة نضاله لنيل حقوقه المشروعة التي كفلتها له الشرعية الدولية، بل يقف من خلفه كل من يمثلون الضمير العالمي المؤمنون بهذه الحقوق والمبادئ السامية والمدافعون عنها والمصرون على رفع المعاناة والظلم التاريخي اللذين تعرض لهما شعبنا الفلسطيني.

”وفي هذه المناسبة، اسمحوا لي أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، والسيد بول بادجي ورفاقه المحترمين، أعضاء المكتب التنفيذي وأعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على كل الجهود الصادقة التي بذلوها ويبدلوها لتمكين الشعب الفلسطيني من نيل حقوقه.

المستمر. وعلى الرغم من أحادية الخطوة وإدراكنا العميق بأنها تأتي في سياق تكريس وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وفرض الحلول الأحادية والدولة ذات الحدود المؤقتة، إلا أننا تعاملنا معها بإيجابية وسعينا، وما زلنا، إلى تحويل خطوة الانسحاب من غزة إلى باب للعودة إلى طاولة المفاوضات والبدء في حل جميع ملفات الحل الدائم على أساس قرارات الشرعية الدولية.

”وقد كان لاتفاق معبر رفع وفتح الأثر الهام والطيب في نفوس أبناء شعبنا لما يشكله من ربط لقطاع غزة بالعالم العربي والعالم، وخطوة أولى على طريق وحدة وترابط الأرض الفلسطينية للوصول إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة، متصلة جغرافياً، قابلة للحياة، وفي القلب منها القدس الشريف.

”وهنا، أتقدم بجزيل الشكر باسم شعبنا الفلسطيني وقيادته إلى جميع من ساهم بجهوده الحثيثة للتوصل إلى هذا الاتفاق.

”وفي هذا الإطار، شرعت السلطة الوطنية الفلسطينية قبل وبعد وأثناء الانسحاب الإسرائيلي من غزة بالعمل على ضبط الأمن العام وفرض النظام وسيادة سلطة القانون، ما يؤدي إلى توفير الأمان للمواطنين وإلى تحسين الوضع الاقتصادي وجلب الاستثمارات، إضافة إلى الاستمرار في تفعيل الممارسة الديمقراطية التي بدأناها من خلال عملية الانتخابات التي ستتوج بالانتخابات التشريعية في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، والتي تهدف إلى إرساء أسس التعددية السياسية على أساس القانون.

إسرائيل بأن تفي بالتزاماتها القانونية، كما هو مطلوب في تلك الفتوى.

”وفي السياق ذاته، تواصلت سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء المستوطنات. والقدس، عاصمة فلسطين، باتت معزولة عن باقي الأرض الفلسطينية، ومحاطة بالجدران من كل جانب، ويجري تغيير معالمها، ومؤسساتها ما زالت مغلقة، وتُسلب هوية أهلها تحت مختلف المسميات، واحتجاز آلاف الأسرى في سجونها.

”وعملية السلام وخريطة الطريق التي رحب العالم بها وأقرها مجلس الأمن في قراره ١٥١٥ (٢٠٠٣)، ومفاوضات الوضع النهائي، كلها ما زالت هي الأخرى أسيرة لإرادة الاحتلال الإسرائيلي ورغباته التوسعية على حساب الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى استخدام كل أشكال القمع من القتل والاعتقالات والتدمير للمنازل وقطع الأشجار ومصادرة أسباب العيش وتدمير البنية التحتية وفرض الإغلاقات والحصار على مدننا وقرانا ومخيماتنا وتقطيع أوصالها وتحويلها إلى معازل وسجون لمئات الآلاف من البشر وانتهاك كافة الشرائع والقوانين الدولية، وعلى رأسها القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي.

”في ظل هذه الظروف، والكثير من التطورات الهامة، وكان أبرزها الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة. وجاء هذا التطور بعد أن أينعت أول بذور الاستقلال والحرية التي زرعها الرئيس الراحل الخالد ياسر عرفات، وجاءت كنتيجة من ثمار نضال وصمود شعبنا، وكنتيجة لدعمكم

ومن خلالكم، وباسمنا جميعاً، أود أن أعرب للسيد عباس عن مشاعر تضامننا مع الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنية. أود أيضاً أن أؤكد للسيد عباس وللسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني على التزام لجتتنا الراسخ بالاستمرار في جهودها وفقاً للولاية المناطة بها من الجمعية العامة، بغية تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين.

اسمحوا لي الآن أن أعلق الجلسة لبضع دقائق لكي أتيح لبعض ضيوفنا أن يغادروا القاعة. وباسم اللجنة، أود أن أعرب لهم مرة أخرى عن عميق امتناننا لحضورهم وللرسائل الهامة التي نقلوها إلينا. تُعَلَّقُ الجلسة.

علقت الجلسة الساعة ١٢/٠٠ واستؤنفت الساعة ١٢/٠٥.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نواصل عملنا الآن، بإتاحة الفرصة للأشخاص لتلاوة الرسائل التي تلقوها.

أعطي الكلمة الآن للسيد محمد رضي عبد الرحمن، الممثل الدائم المناوب للمليزيا لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة باسم براساد كارياواسام، رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

السيد محمد رضي (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني اليوم، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أن أتلو رسالة موجهة من رئيس اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وفي ما يلي نصها:

”بهذه المناسبة الرسمية للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يشرفني أن

”إننا في فلسطين اخترنا السلام والمفاوضات سبيلاً للوصول إلى السلام العادل والشامل، وتحقيق أهدافنا المشروعة في الحرية والاستقلال وتقرير المصير، كما حددته الشرعية الدولية، ورسمت خطوطه خريطة الطريق، ورؤية الرئيس بوش. ولا تزال يدنا ممدودة بالسلام.

”لقد كان للأمم المتحدة دورا بارزا في حياة الشعب الفلسطيني. فمنذ نشأتها، وقع على كاهلها عبء هذه القضية حتى تجد حلاً عادلاً وشاملاً لكل جوانبها. وقد عملت الأمم المتحدة عبر سنين طويلة على صون هذه الحقوق وحمايتها من الضياع، وكانت دوماً مصدراً للأساس القانوني والعادل لحل القضية الفلسطينية. لذلك، لا يسعني إلا أن أعبر لكم عن امتنان وتقدير شعبنا لهذا الدور التاريخي الهام في تأكيد حقوقنا الوطنية المشروعة، وخاصة في السنوات الأخيرة.

”إن هذا اليوم يجسد وقوف العالم بأسره في وجه قوى الظلم والاحتلال، وبرهاننا على أن الضمير العالمي يقف وعيونه مفتوحة على مأساة شعب فلسطين وعلى حقه في الحرية والاستقلال وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. إن السلام لا يمكن أن يتحقق، والحرية لا يمكن لها أن ترى النور في ظل الاحتلال والسيطرة وإنكار الحقوق.“

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أرجو أن يتفضل السيد منصور بنقل خالص شكرنا وتحياتنا إلى السيد محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية. وأتوجه إليه بالشكر الحار باسمنا على هذه الرسالة بالغة الأهمية.

أي تبادل لآراء مع السلطات الإسرائيلية ذات الصلة.

”ولكن الحالة في فلسطين، وفي الواقع في العالم، تغيرت منذ بدء ولاية اللجنة الخاصة قبل ٣٧ عاما. ويتولى القيادة جيل جديد من القادة، والحوار والتعاون يفضلان الآن على الاستبداد بالرأي والمجابهة. وفي هذا السياق، ترى اللجنة الخاصة أن إسرائيل ينبغي، بعد كل هذه الأعوام من منع اللجنة من الوصول إلى الأراضي المحتلة، أن تعيد النظر في الأسباب وراء ذلك الرفض.

”وخلال بعثتنا الميدانية في الفترة من ٢٥ حزيران/يونيه إلى ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٥، قامت اللجنة الخاصة بزيارة إلى مصر والأردن وسورية واجتمعت، إجمالا، مع ٣٨ شاهد عيان من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي سورية، استمعت اللجنة الخاصة لشهادة ثمانية شهود لديهم معرفة مباشرة وشخصية بحالة حقوق الإنسان في الجولان السوري المحتل.

”واقترنت اللجنة الخاصة، أكثر من أي وقت مضى، بأن تشييد الجدار الفاصل ينتهك جميع حقوق الفلسطينيين - ليس فيما يتعلق بحرية التنقل فحسب، بل أيضا الحقوق المتصلة بالسكن الكافي والأغذية والحياة الاجتماعية والتعليم والصحة. ويؤثر الجدار على كامل الهوية الوطنية للفلسطينيين ومطالبهم المشروعة بالأراضي التي كانت حتى وقت قريب أراضي متلاصقة.

”ونتيجة لتشييد الجدار، يفقد الفلسطينيون السيطرة على مصدر استراتيجي رئيسي - هو، بالتحديد، المياه - من خلال التدمير الواسع لآبار

أخاطب هذه الجلسة بصفتي رئيس اللجنة الخاصة التي أنشأتها الجمعية العامة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة. وفي هذا اليوم، نعرب مرة أخرى فرديا وجماعيا عن تضامننا الثابت مع شعب فلسطين.

”وأود، بهذه المناسبة، أن أبلغ هذه الجلسة بأنني، في وقت مبكر من هذا الشهر، عرضت على اللجنة الرابعة للجمعية العامة تقرير اللجنة الخاصة الذي يبين النتائج والملاحظات التي خلصنا إليها فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

”وبالرغم من بعض التطورات الايجابية التي حصلت في أعقاب مؤتمر قمة شرم الشيخ الذي عقد في شباط/فبراير ٢٠٠٥ وانسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥، أوضحت شهادة شهود عيان أدلوا بها أمام اللجنة الخاصة توضيحا جليا للحالة الكثيرة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة. وأوضحت أقوال شهود العيان قسوة الاحتلال العسكري والآثار الضارة لإغلاق الطرق وكثرة نقاط التفتيش.

”وعلاوة على ذلك، تترك المستوطنات اليهودية التي تعزل القرى الفلسطينية أو تسد الطرق بينها أثرا سلبيا على جميع حقوق الإنسان للفلسطينيين. وقد استخدم العديد من شهود العيان الفلسطينيين عبارتي ”التطهير العرقي“ و”عمليات الطرد العنيفة“ لوصف حالتهم البائسة. ومرة أخرى، لم تسمح إسرائيل للجنة الخاصة بزيارة الأراضي المحتلة وإجراء تقييم مباشر لحالة حقوق الإنسان في فلسطين. كما أن هذا القيد منع إجراء

مستوصفات الرعاية الصحية الأساسية ويتم حجزهن عند نقاط التفتيش في طريقهن إلى المستشفيات وقت الولادة.

”لقد تكلم شهود عديدون عن الاعتداءات على الأطفال وهم في طريقهم إلى المدارس، وكذلك عن العراقيل العديدة التي تتسبب فيها عمليات الإغلاق وحظر التجول وساعات الانتظار الطويلة عند نقاط التفتيش أو نقاط عبور الجدار. ويبدو أن هذا الاتجاه يدل على وجود نمط متزايد ومتعمد من دولة الاحتلال لإعاقة التعليم العادي، وخاصة التعليم العالي. فأغلب الطلاب عاجزون عن الالتحاق بالجامعات خارج مناطق سكنهم أو الوصول إليها، والمدرسون عاجزون عن الوصول إلى أماكن عملهم بشكل منتظم. ويتعين على الطلاب والمدرسين أن يعبروا نقاط التفتيش سيرا على الأقدام، وأن يعرضوا سلامتهم للخطر. ونوعية التعليم تعاني أيضا بسبب الاضطراب في أغلب الأحيان إلى تعيين المدرسين من داخل الحي الذين لا يكونون بالضرورة أفضل المؤهلين. وإن التعليم غير المناسب، من وجهة نظر اللجنة، سيعيق تنمية المهارات القيادية بين الشباب الفلسطيني في السنوات المقبلة.

”إن عدد المحتجزين يتزايد مرة أخرى، حيث تفيد التقارير باحتجاز ما يصل إلى ١٥٠٠ فلسطيني في السجون الإسرائيلية، منهم ما بين ١١٠ إلى ١٧٠ امرأة وما بين ٣٠٠ قاصر إلى ٣٣٠ قاصرا. وهناك عدة مئات من هؤلاء المساجين محتجزون في مراكز للاعتقال الإداري لفترات تتجدد مرات لا نهاية لها. ويُزعم أن المساجين يتعرضون لمعاملة مهينة ووحشية تشمل التعذيب. وحالة النساء مزرية، طبقا لأقوال العديد من الشهود، وحالة

المياه الجوفية وأنابيب المياه. وتضطر العديد من المجتمعات الريفية الآن للبحث عن مصادر بديلة للمياه وكثيرا ما تعاني من الآثار الضارة للمياه الملوثة والمجاري ونظم الصرف الصحي غير الكافية.

”كما أن الجدار يؤثر على إمدادات الطاقة. وإن الآثار المتجمعة لتشييد الجدار وعمليات التوغل العسكري ومصادرة الأرض لصالح المستوطنين وعمليات إغلاق الممرات منعت شركات الكهرباء الفلسطينية من المحافظة على إمداد مستمر للطاقة أو من العناية باحتياجات الزبائن المقيمين في الجانب الآخر من الجدار. وعلاوة على ذلك، يحرم العديد من الفلسطينيين في القدس من الكهرباء بزعم أن منازلهم شيدت بشكل غير قانوني.

”وما زالت النساء والأطفال يتكبدون خسارة باهظة، بسبب الظروف اليومية المستمرة والشاقة التي تؤثر على الفلسطينيين بأسرهم. وإن زيادة البطالة، المقترنة بالقيود الواضحة على التنقل – بما في ذلك القيود التي يسببها تشييد الجدار – منعت الفلسطينيين من إمكانية الوصول إلى المرافق الصحية. كما أن تلك القيود سببت انعداما للأمن الغذائي وتدهورا في المستويات التغذوية. وبعد استكمال بناء الجدار، من المتوقع ألا يتمكن من الوصول إلى المرافق الصحية سوى ٣٩ في المائة من الفلسطينيين، كما يتوقع حرمان ما قد يصل إلى ١٢٠٠٠ طفل من اللقاحات.

”وتم إيقاف برامج التوعية الصحية في بعض المناطق من جراء بناء الجدار، ومنعت العيادات المتنقلة من الوصول إلى المرضى. وتعرض الحوامل لخطر متزايد، حيث لا يستطعن الوصول بسهولة إلى

اللجنة الخاصة في هذا السياق السلطات الإسرائيلية بالتخلي بضبط النفس واتخاذ التدابير اللازمة وفقا للالتزامات خارطة الطريق، بما يساهم في تحسين حالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر سعادة السيد محمد رضي عبد الرحمن على بيانه الهام باسم اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة.

يسعدني الآن أن أعطي الكلمة لممثل ماليزيا الدائم لدى الأمم المتحدة، السيد حميدون علي، الذي سيتلو رسالة من رئيس وزراء ماليزيا، دولة السيد داتو سري عبد الله أحمد بدوي، رئيس حركة بلدان عدم الانحياز.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتلو رسالة من الأونرابل عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا ورئيس حركة عدم الانحياز، بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي نحتفل به اليوم. وفيما يلي نص الرسالة:

”مناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يشرفني باسم ماليزيا وحركة عدم الانحياز أن أتقدم بأحر التهاني لفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وكذلك لجميع شقيقاتنا وأشقائنا الفلسطينيين، وأن أعرب عن تضامننا معهم. إننا نحتفل بيوم التضامن هذا مع الفلسطينيين، وهو يوم ما زال يشهد قمعهم ومعاناتهم في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

”وفي هذه المناسبة المهيبة، تعيد حركة عدم الانحياز تأكيد دعمها المستمر والمطلق للشعب الفلسطيني وقيادته وتضامننا طويل الأمد معهما في

القاصرين لا تقل سوءاً. فلقد تعرض القاصرون لتهديدات مختلفة مثل هدم منازلهم أو السجن مدى الحياة، وكانوا يُحتجزون أحيانا في زنانات انفرادية.

”وفي الجولان السوري المحتل، أحكمت إسرائيل قبضتها أيضا على موارد المياه. وما زالت الألغام الأرضية تهدد سكان الجولان السوري المحتل، حيث يُقال أنها تُزرع عادةً قرب القرى والحقول. ويُزعم أن دفن النفايات النووية الإسرائيلية مستمر في منطقة من الأراضي القريبة من الحدود السورية بجوار جبل الشيخ الصامد. ويُتظر توسيع حوالى نصف المستوطنات اليهودية الموجودة حاليا وما زال حرمان مواطني الجولان السوري المحتل من ممارساتهم الثقافية التقليدية مستمرا.

”ولقد لاحظت اللجنة الخاصة مع الأسف التدهور المتزايد لحالة حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة والجولان السوري المحتل. ولم يدرك من الشهود كبير ثقة بفرص نجاح السلام، رغم التطورات الإيجابية العديدة في المنطقة وبعض الإجراءات التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية في ذلك الصدد. وترى اللجنة أن من الأهمية الحاسمة أن تتخذ إسرائيل تدابير لاستعادة الثقة بين المجتمعات، وعلى أساس أن حل الدولتين المتمثل في وجود دولتين مستقلتين إسرائيل وفلسطين تعيشان جنبا إلى جنب سيكون واقعا ملموسا في القريب العاجل، وأنه نتيجة لذلك ستتحقق المطامح العادلة لكل المجتمعات.

”ويحدو اللجنة الخاصة أمل صادق في أن التطورات والتغيرات الراهنة التي تحدث في إسرائيل ستتيح فرصة لجميع الأطراف المعنية وستمهد الطريق لسلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. وتطالب

الطريق، وليس خارجا عنها، وأنه ينبغي أن تتبعه على وجه السرعة خطوات مماثلة في الضفة الغربية.

”ونود أيضا أن نحث القيادة لفلسطينية على اغتنام الفرصة للبناء على الخطوات الإيجابية التي تحققت حتى الآن والعمل على ضمان إحراز المزيد من التقدم في إيجاد الحلول لقضية فلسطين.

”ومن الواضح أنه توجد حاجة ماسة لأن يعمل المجتمع الدولي، لا سيما المجموعة الرباعية، على ضمان التنفيذ السريع والكامل لخارطة الطريق بجدية وإخلاص كاملين. ويتحتم على المجموعة الرباعية أن تعزز جهودها المتجددة لإنفاذ خارطة الطريق بغية ضمان تنفيذها السريع والكامل. وتظل الحركة مقتنعة بأن المجموعة الرباعية تستطيع أن تضطلع بدورها ومسؤوليتها في هذا الصدد وأنها ستفعل ذلك. وتكتسي الخطوات الملموسة نحو السلام أهمية من أجل إعطاء الشعب الفلسطيني الأمل في المستقبل، وحتى لا يستسلم لليأس والقنوط، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية.

”إن استمرار إسرائيل في بناء الجدار الفاصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة لم يؤد إلا إلى الإسهام في المزيد من التدهور في عملية السلام، حيث أنه يقوض ويدمر أسس الحوار السياسي بين الجانبين التي بذلت المجموعة الرباعية جهدا جهيدا لإرسائها. ورغم الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠٠٤، ما زالت إسرائيل تبني الجدار وتوسع مستوطناتها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وما زالت تواصل الاستيلاء المنهجي لمساحات كبيرة من الأراضي والمساكن الفلسطينية في القدس الشرقية.

النضال المشروع والباسل لهذا الشعب وفي سعيه منذ زمن بعيد في سبيل أن ينال حقوقه غير القابلة للتصرف بالكامل ويمسك بزمام مصيره ويعيش حرا في دولته فلسطين المستقلة ذات السيادة، ضمن حدود آمنة ومعترف بها وعاصمتها القدس الشرقية.

”مع ذلك، وإذ نحتفل بيوم التضامن الدولي هذا، ما زلنا نشهد ضروب العنف والموت والعذاب يتعرض لها الشعب الفلسطيني على يد إسرائيل، القوة المحتلة. إننا نظل حازمين في إدانتنا لسياسات وممارسات إسرائيل الوحشية، وكذلك لاستخدام إسرائيل غير المتناسب والمفرط للقوة ضد الشعب الفلسطيني، وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية، وتقييد حركة الناس في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونحث إسرائيل على وقف تدهور الحالة الإنسانية والظروف الاجتماعية - الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونشدد على أنه يجب التحلي بقدر أكبر من الالتزام والصدق في التحرك نحو السلام.

”ويظل القلق يساور الحركة لعدم إحراز تقدم حقيقي في تنفيذ خارطة الطريق بعد أكثر من عامين على اعتمادها. ولكننا ننوه بالاتفاق الذي توسطت فيه الولايات المتحدة لتوفير إمكانية عبور الحدود بين غزة ومصر. وندعو إلى تنفيذه الكامل في أسرع وقت ممكن.

”ونحث الولايات المتحدة على إبقاء الزخم من أجل ضمان الحرية الكاملة لغزة كخطوة من الخطوات التي تُتخذ في البحث عن حل دائم للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وبينما ترحب الحركة بانسحاب إسرائيل من غزة، فإنها تصر على أنه ينبغي النظر إلى هذا الإجراء بوصفه جزءا من خارطة

الوزاري المعني بفلسطين والتابع للحركة مع أعضاء المجموعة الرباعية والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

”بالإضافة إلى ذلك، ومراعاة للحاجة إلى التشجيع على القيام بحملة عالمية ذات مرتكز شعبي ومشاركة المجتمع المدني دعماً لفلسطين، نجحت منظمات المجتمع المدني الماليزية، برعاية منظمة ماليزيا للسلام، في تنظيم المؤتمر العالمي للمجتمع المدني بعنوان ”السلام في فلسطين“ في بوتراجايا في آذار/مارس ٢٠٠٥، الذي حضره ممثلون لمنظمات المجتمع المدني من أنحاء عديدة في العالم، بما فيها إسرائيل. ووافق المؤتمر، ضمن أمور أخرى، على إنشاء مركز دولي للمجتمع المدني في الجنوب مخصص لفلسطين، ويكون مقره في ماليزيا ويعمل بوصفه مركزاً للاتصالات لحملة عالمية يقوم بها المجتمع المدني دعماً لفلسطين. ونأمل أن تتمكن الحملة الدولية من تعبئة الرأي العام الدولي ضد الاحتلال الإسرائيلي المستمر ودعمها لتحقيق إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في القريب العاجل.

”أخيراً، بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وبوصف ماليزيا رئيسيتها، أود أن أعيد التأكيد، في هذا اليوم البالغ الأهمية، على التزامنا القوي بضمان تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة لقضية فلسطين من جميع جوانبها. واطمئنوا على أن حركة عدم الانحياز ستؤيد بقوة كل المبادرات والجهود الرامية إلى حل القضية الفلسطينية، التي تصدر جدول أعمال الحركة في كل الأوقات. وستواصل حركة عدم الانحياز تعاونها مع المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف. ويجب على

”ولا تفضي هذه الأعمال الاستفزازية يقينا إلى عملية السلام وقد أثارت تساؤلات حول النوايا الحقيقية لإسرائيل. وتحث حركة عدم الانحياز جميع الدول الأعضاء، لا سيما إسرائيل، على اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان الامتثال لفتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة د-١٠/١٥.

”ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينكر أن أي مزيد من التدهور للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من شأنه أن يضر بقضية السلام في المنطقة برمتها. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعير تأييده لتصحيح هذه الحالة، التي تسودها الريبة والكراهية. ولقد حان وقت العمل.

”لا يمكن للحكومة الإسرائيلية أن تواصل تجاهل الاتفاقات والتفاهات والاتفاقيات التي يتوصل إليها الجانبان أو الوسطاء المعترف بهم دولياً. ويتعين على إسرائيل أن تتخلى عن الأساليب الإرهابية لصالح الحوار والانخراط البناء مع الفلسطينيين. ومن الواضح أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لإثبات دعمه لحل عادل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

”إن على المجتمع الدولي أن يؤدي دوراً جماعياً في إيجاد حل للقضية الفلسطينية. ويتعين علينا أن نعمل نحن جميعاً لتيسير تحقيق السلام في المنطقة. ولقد أطلقت حركة عدم الانحياز وماليزيا، بوصفها رئيسة الحركة، بضع مبادرات ضمن جهودنا المتواصلة بشأن قضية فلسطين. وتشمل هذه المبادرات عقد اجتماع وزاري سنوي للجنة المعنية بفلسطين والتابعة للحركة في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي وعقد اجتماعات للوفد

إن جمعنا هذا يأتي تأكيداً لانتصار العدالة والقانون الدولي. كما يأتي الاحتفال بيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني وسط بوادر مشجعة على قيام الدولة الفلسطينية، وبعد انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة، والذي يُعد ثمرة من ثمار كفاح الشعب الفلسطيني ومحصلة لمؤازرة المجتمع الدولي له في كفاحه المشروع لنيل استقلاله.

ولكن، وبالرغم من جلاء إسرائيل عن مستعمراتها الاستيطانية من قطاع غزة، فإنها ما زالت تُحكم السيطرة على القطاع. فهي تتحكم بالمنافذ البحرية وفي الأجواء الفلسطينية للقطاع. كما تستمر إسرائيل في توسيع المستعمرات الاستيطانية في الضفة الغربية بهدف استيعاب المستوطنين الذين تم إجلأؤهم من مستعمرات القطاع، ويقصد فرض واقع سياسي يعقد مفاوضات الحل النهائي.

وفي هذا الصدد، نعبر عن عظيم القلق إزاء ما تقوم به إسرائيل في القدس الشرقية من ممارسات تفضي إلى عزل المدينة المقدسة عن محيطها الفلسطيني بواسطة مستعمرات استيطانية. كما أن محاصرة المدينة المقدسة بالمستعمرات ستؤدي أيضاً إلى تجزئة الضفة الغربية وستجعل حلم الدولة الفلسطينية القادرة على البقاء ليس أكثر من سراب ما لم يجبر المجتمع الدولي إسرائيل على الامتثال لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وفتوى محكمة العدل الدولية المتصلة بالجدار التوسعي.

كما يساورنا عظيم القلق مما يضره المتطرفون الإسرائيليون للقدس الشريف بشكل عام، وللمسجد الأقصى بشكل خاص. فالمساس بالمقدسات الإسلامية لن يخدم سلام واستقرار جميع الأطراف المعنية. ومن هنا فإننا نتطلع إلى أن يضطلع مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي بدورها في دعم السلطة الوطنية الفلسطينية

الأمم المتحدة، بما في ذلك الجمعية العامة ومجلس الأمن، أن تُبقي قضية فلسطين قيد نظرها إلى أن يتم حلها بالكامل، على أساس الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ونتطلع إلى اليوم الذي ينضم فيها قريبا المجتمع الدولي إلى الفلسطينيين احتفالاً باستقلالهم وإقامة دولتهم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد محمد رضي على بيانه وأطلب منه أن ينقل إلى السيد داتو سري عبد الله أحمد بدوي، رئيس وزراء ماليزيا ورئيس حركة عدم الانحياز، مشاعر احترامنا وتقديرنا لتلك الرسالة الهامة. ونحن ممتنون جدا للمليزيا على المبادرات العديدة التي اتخذتها، من عدة مواقع تبوأها، لصالح الشعب الفلسطيني ومن أجل مواصلة أنشطة اللجنة.

أعطي الكلمة الآن للسيد عبد الله الصايدي، الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو بياناً من السيد أبو بكر القري، وزير الخارجية ورئيس المؤتمر الإسلامي الثاني والثلاثين لوزراء الخارجية.

السيد الصايدي (اليمن): أدلي ببيان بالنيابة عن مجموعة منظمة المؤتمر الإسلامي.

نحتفي هذا اليوم باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الذي يتوق إلى نيل حريته وتقرير مصيره مثل باقي شعوب الإنسانية.

وفي هذه المناسبة، اسمحوا لي أن أنقل تضامن مجموعة دول منظمة المؤتمر الإسلامي لدى الأمم المتحدة مع كفاح الشعب الفلسطيني المشروع في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وعودة المهجرين من أبنائه إلى وطنهم وديارهم.

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وعن تضامنا مع الشعب الفلسطيني.

”ومن المناسب كذلك في هذه المناسبة الطيبة أن نشير إلى الذكرى السنوية الأولى لوفاة زعيم الشعب الفلسطيني العظيم، الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي كرس حياته بكاملها سعيًا لتحقيق الحرية والكرامة للشعب الفلسطيني، وهو هدف ظل محورا لتركيز الجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ إنشائها بموجب قرار الجمعية العامة ٣٣٧٦ (د-٣٠) في عام ١٩٧٥.

”وقد انضمت أفريقيا منذ إنشاء اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في عام ١٩٧٧ إلى غيرها من أعضاء المجتمع الدولي في التأكيد مجددا، عاما بعد عام، على حق الشعب الفلسطيني في الكرامة والاحترام، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وما انفكت أفريقيا تبدي دعمها الذي لا يفتر لقضية فلسطين نظرا لاعتقادنا بأن الشعب الفلسطيني، كجميع الشعوب، جدير بالاعتراف الدولي بحقه في الحرية والكرامة.

”وما برحت أفريقيا لذلك تتابع باهتمام بالغ التطورات في عملية الشرق الأوسط. ونرى أن محنة الشعب الفلسطيني الحالية لا تشكل فقط تذكيرا بالفرص الضائعة بل تمثل أيضا تحديا لأعضاء المنظمة لتحويل تلك الرؤية إلى واقع.

”وفي المراحل الهامة التي قطعناها في هذا الشأن على مر السنين ما يدعو للارتياح ولكنها لا ينبغي أن تجعلنا نقنع بما تحقق. ولا ينبغي أن يدع

وتمكنها من بناء البنية التحتية التي دمرتها إسرائيل، ورفع الحصار عن المناطق الفلسطينية، وإيقاف بناء الجدار التوسعي طبقا لفتوى محكمة العدل الدولية.

وفي هذا السياق، نؤكد أنه من الأهمية بمكان تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين ينصان على انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، واحترام الاتفاقات والمبادرات اللاحقة، بما فيها المبادرة العربية، وخارطة الطريق، التي نصت على قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

وختاما، لا بد من التعبير يا سيدي الرئيس عن الشكر للدور المميز الذي يقومون به شخصيا واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وفي هذا المقام، نتمنى أن تستمر اللجنة في أداء مهامها النبيلة في الارتقاء بوعي المجتمع الدولي إزاء الظلم الفادح الذي لحق بالشعب الفلسطيني من جراء احتلال أرضه وتشريد أبنائه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد الصايدي على رسالته الهامة باسم منظمة المؤتمر الإسلامي.

وأعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، السيد أمينو بشير والي، الذي سيتلو رسالة موجهة إلى اللجنة من رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، السيد أولوسيغون أوباسانجو، بصفته رئيسا لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي.

السيد والي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): في مناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يشرفني أن أنقل الرسالة التالية من السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس نيجيريا والرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي.

”بينما نحتفل اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، أود أن أعرب باسم الاتحاد الأفريقي عن أصدق تحياتنا للسيد محمود عباس،

السلطة الفلسطينية لمعبر رفح الحدودي، بواذر تعين على السلام. ومن شأن تلك الخطوات المحددة تعبئة العمل من جانب الطرفين بصفة خاصة والمجتمع الدولي بصفة عامة من أجل التوصل إلى حل دائم يجلب السلام للمنطقة بأسرها.

”ويؤكد الاتحاد الأفريقي مجدداً، واضعاً في اعتباره أن ميثاق الأمم المتحدة يسند المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين لمجلس الأمن، تأييده لتنفيذ قرارات المجلس الموجودة وخارطة الطريق التي وضعتها المجموعة الرباعية.

”كما تؤكد أفريقيا مجدداً دعمها لتقرير الشعب الفلسطيني لمصيره. ومن شأن قبول الرؤية المتمثلة في وجود دولتين تعيشان جنباً إلى جنب داخل حدود آمنة ومحددة وتحقيق تلك الرؤية أن يعزز السلام والأمن في المنطقة ويسمحاً أخيراً للشعب الفلسطيني بالتمتع بالحقوق التي يراها الكثيرون منا أمراً عادياً.

”وفي العام القادم، ينبغي أن يكون احتفالنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني احتفالاً بتحقيق الدولة الفلسطينية“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد أمينو بشير والي على تلك الرسالة الهامة نيابة عن السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية ورئيس مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي. وأطلب إلى السيد والي أن يبلغ الرئيس أوباسانجو بمعاني احترامنا وامتناننا لتلك الرسالة الهامة، التي تعكس جيداً دعم أفريقيا لقضية الشعب الفلسطيني.

المجتمع الدولي الفرصة الواعدة التي سنحت الآن لدفع عجلة السلام والتنمية والأمن في هذه المنطقة تفلت من يده. فلا تزال الحالة في الشرق الأوسط تتطلب من المجتمع الدولي، ولا سيما بلدان المنطقة، بذل قصارى جهوده المتضافرة. ولا يمكن تحقيق السلام إلا بالتوفيق والاعتراف المتبادل. وتقع على عاتقنا جميعاً مسؤولية تشجيع طرفي الصراع على تنمية حسن الجوار تحقيقاً لمصالح شعوب المنطقة على خير وجه بروح من الأخذ والعطاء.

”وتؤكد أفريقيا مجدداً اعتقادها طويل الأمد بأن القضية الفلسطينية لا يمكن حلها بالسبل العسكرية أو العنيفة. فالعنف يولد العنف، ويخلف في أعقابه الموت والدمار والأسى والمرارة وتبادل اللوم والانتقام. بل إن النتيجة كما اتضح بشكل أليم للغاية هي إيجاد بيئة أبعد عن السلام مما هي عليه.

”ومن ثم يعرب الاتحاد الأفريقي عن ترحيبه بالجهود التي بذلت مؤخراً للوساطة في تحقيق سلام بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ويثني على استعادة الثقة بين قيادتهما. والواقع أن أفريقيا ترحب بالتفاهم الذي تمت صياغته في وثيقة شرم الشيخ التي تدعو، في جملة أمور، إلى وقف العنف، باعتباره علامة فارقة رئيسية في الجهود المبذولة لمعالجة محنة الشعب الفلسطيني، والتنفيذ السلمي لخارطة الطريق.

”ومن نفس المنطلق، ترى أفريقيا في إزالة المستوطنات الإسرائيلية مؤخراً من قطاع غزة وأجزاء من شمال الضفة الغربية، وفي انسحاب القوات الإسرائيلية من قطاع غزة وفتح رئيس

الفلسطينية المحتلة، غير أن ما نشاهده على أرض الواقع من ممارسات، وخاصة فيما يتعلق بتوسيع المستوطنات الإسرائيلية وبناء الجدار العازل وتهويد مدينة القدس، لا يبدو مشجعاً. كما أن استمرار إسرائيل في السيطرة على المجال الجوي والمياه الإقليمية للقطاع وعمليات الاغتيال للكودار الفلسطينية وقيام الطيران الإسرائيلي بترويع المدنيين الآمنين، إضافة إلى معالجة ملف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، كل ذلك أدى في الواقع إلى تراجع الآمال وازدياد المخاوف. ويكفي هنا أن نذكر التصريح الهام الذي أدلى به السيد جيمس ولفنسون، مبعوث المجموعة الرباعية للإشراف على تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي وإنعاش الاقتصاد الفلسطيني في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، الذي ذكر فيه 'إن إسرائيل ما زالت تتصرف وكأنها لم تنسحب من غزة وتقوم بتأجيل اتخاذ القرارات المطلوبة'.

”وقد ظهر ذلك جلياً في معالجة مشكلة المعابر، حيث لم يتم التوصل إلى حل لها إلا بعد مفاوضات مضنية وجهود مصرية وعربية مكثفة، وتدخل مباشر من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.“

”ولقد أكدت جامعة الدول العربية على ضرورة أن يتبع الانسحاب الأحادي الجانب من قطاع غزة خطوات إضافية، وذلك حتى يمكن إحراز التقدم المطلوب وتوفير الأجواء المناسبة لتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في تفاهات شرم الشيخ، وصولاً إلى التنفيذ الكامل للاستحقاقات المنصوص عليها في خريطة الطريق التي أوشك العالم أن ينتهي دون أن تلتزم إسرائيل باتباع ما أتت به وفق الجدول الزمني الذي كان قد وضع عند إقرارها.“

وأعطي الكلمة الآن للسيد يحيى المحمصاني، المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة، الذي سيتلو رسالة من السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد المحمصاني (جامعة الدول العربية): استمحو لي بداية أن أنقل إليكم تحيات السيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، وتقديره للسيد رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وسائر أعضائها، ولجميع السيدات والسادة المشاركين في هذا الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

”أنتهز هذه المناسبة لأؤكد لكم حرص جامعة الدول العربية على الدور الهام الذي تضطلع به هذه اللجنة في دعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية والإقليمية، ولأؤكد أيضاً تمسك الجامعة بضرورة استمرار وتعزيز هذا الدور، حتى يحقق الشعب الفلسطيني آماله في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشرقية، ويحصل على حقوقه كاملة غير منقوصة، وذلك في مواجهة الضغوط التي تمارسها الحكومة الإسرائيلية لإنهاء عمل هذه اللجنة وغيرها من اللجان المعنية بشؤون القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة.“

”يأتي الاحتفال بالتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام في أعقاب الانسحاب الإسرائيلي الأحادي الجانب من قطاع غزة وبعض المستوطنات في شمال الضفة الغربية. وبالرغم من أننا اعتبرنا هذا الانسحاب خطوة إيجابية على الطريق الصحيح، وكنا نأمل أن يكون بداية عهد جديد يفتح الآفاق أمام حركة سياسية نشطة لتحقيق السلام والانسحاب بشكل كامل من الأراضي“

”واليوم، تبذل الجامعة العربية كل جهدها لدعم ومساندة جهود السلطة الفلسطينية الوطنية الرامية إلى تهيئة الأوضاع لإعادة العملية السلمية إلى مسارها الصحيح، وهي في ذلك الإطار تتمسك بقرارات الشرعية الدولية بشأن القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، كما تتمسك بتنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة في شأن عدم شرعية الجدار العازل وضرورة وقف عملية إنشائه وإزالته.

”وختاماً، نجد أنه من الضروري أن نذكر المجتمع الدولي بأن حل قضية فلسطين حلاً عادلاً ودائماً لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة القابلة للحياة وعاصمتها القدس الشرقية، شرط أساسي لاستتباب الأمن والسلام والاستقرار في هذه المنطقة الهامة من العالم. وعليه، فإننا اليوم نطالب المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة والجهات الدولية المعنية، وعلى رأسها المجموعة الرباعية الدولية التي طال الانتظار لتفعيل دورها، بالسعي للاضطلاع بمسؤولياتها الهادفة إلى تهيئة الأجواء لتحريك عملية السلام في المنطقة ومساندة السلطة الفلسطينية في جهودها الرامية إلى استخلاص الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بوصف ذلك الضمان الأساسي لتحقيق الاستقرار في هذه المنطقة التي عانت من ويلات الحروب والظلم“.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد الحمصاني، وأرجو أن ينقل للسيد عمرو موسى، الأمين العام لجامعة الدول العربية، خالص شكر اللجنة على رسالته الهامة.

يسعدني الآن أن أعطي الكلمة للسيد كريس دويل، مدير مجلس تعزيز التفاهم العربي - البريطاني. وأشعر

”إن الحاجة أصبحت أكيدة للمتابعة والرقابة الدولية الحادة ومن خلال آليات محددة تفضي إلى تحقيق التسوية المنشودة على أسس سليمة وواضحة.

”لقد عانى الشعب الفلسطيني، ولا يزال يعاني، من الممارسات الإسرائيلية التي تنتهك أبسط قواعد حقوق الإنسان في مخالفات واضحة للقانون الإنساني الدولي والالتزامات الدولية التي تحدد مسؤولية دولة الاحتلال. فالاعتداءات والاقتحامات مستمرة لمدينة وقراه، وكذلك عمليات الاغتيال خارج إطار القانون، إضافة إلى إجراءات العقاب الجماعي التي تمارسها قوات الاحتلال الإسرائيلي، وخاصة بفرض الإغلاق والحصار لفترات طويلة. وبالرغم من كل ذلك، فإن السلطة الفلسطينية تبذل جهداً جاداً للإصلاح في مختلف المجالات.

”إن جامعة الدول العربية التي اعتبرت في قمتها التي عقدت بالقاهرة عام ١٩٩٦ السلام العادل خياراً استراتيجياً، تبنت أيضاً المبادرة العربية للسلام في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، وهي مبادرة تاريخية أعربت فيها الدول العربية عن استعدادها لإنهاء النزاع العربي - الإسرائيلي وتحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة إذا ما انسحبت إسرائيل بالكامل من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧، وتم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، مع إيجاد حل عادل متفق عليه لقضية اللاجئين الفلسطينيين يستند إلى القرار ١٩٤ (د - ٣). وعندئذ، يمكن للدول العربية إقامة علاقات طبيعية مع إسرائيل على أساس من العدالة والإنصاف والاحترام المتبادل.

الرئيس بوش بتلك النتيجة، على نحو ما تكرر تأكيده في بيانات المجموعة الرباعية، ولكن الأمر يحتاج إلى مشاركة كاملة من كل أعضاء المجموعة. ولهذا السبب، نرحب بمشاركة الاتحاد الأوروبي في اتفاق معبر رفح، ولكننا نود أيضاً أن نرى مشاركة أكبر من جانب الأمم المتحدة في إقامة تلك الدولة الفلسطينية التي تتوفر لها مقومات الاستمرار. ويجب ألا يطول الوقت قبل أن يتحقق ذلك. وهناك تخوف من أن تتعطل هذه الدولة في خضم مراحل مؤقتة أو انتقالية، أو أن تكون دولة ذات حدود مؤقتة. وليس من المعقول أن تكون هناك دولتان في المنطقة لهما حدود غير محددة.

إن قيام الدولة الفلسطينية مسألة بالغة الأهمية، وبالغة الأهمية الآن، ولكنها يجب ألا تكون مجرد أي دولة. فالفلسطينيون يحتاجون إلى دولة ذات سيادة تتوفر لها مقومات الاستمرار - دولة تدعو إلى الفخر - وتقوم على أساس حدود عام ١٩٦٧، التي تمثل ٢٢ في المائة فقط مما كان في وقت ما بلدهم. وهذا وحده هو الذي سيجعل أي اتفاق يحظى بالقبول لدى غالبية الشعب الفلسطيني.

ويتطلب ذلك الإنهاء الكامل والتام والنهائي للاحتلال العسكري الذي دام طيلة ٣٨ عاماً. ومن المحتمل أن الشعب الذي يبقى تحت الاحتلال سوف يقاوم، وسوف يقاتل ضد ذلك الاحتلال، كما يبين لنا التاريخ بجلاء شديد. غير أن هذا لا يبرر على الإطلاق الهجمات على الأبرياء المدنيين الإسرائيليين، رغم أن إنهاء أهوال الاحتلال سينقذ من الأرواح أكثر مما ستنتقذه الأسوار والاعتقالات وعمليات هدم المنازل وما يماثلها.

كما أننا نرحب أيضاً باخلاء المستوطنات من قطاع غزة وأربع مستوطنات في الضفة الغربية. وقد دانت السيطرة

بالسعادة بصورة خاصة لإعطاء الكلمة للسيد دويل، الذي سيدلي ببيان نيابة عن شبكة التنسيق الدولية المعنية بفلسطين، وهي شبكة دولية تضم منظمات المجتمع المدني التي تدعم عمل هذه اللجنة.

السيد دويل (شبكة التنسيق الدولية المعنية

بفلسطين) (تكلم بالانكليزية): نيابة عن شبكة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية المعنية بفلسطين، أود أن أعرب عن عميق الشكر والتقدير لكل من الجمعية العامة واللجنة على دعمهما المستمر لقضية فلسطين وحرصهما على إحياء هذه المناسبة كل عام.

واليوم، نجتمع هنا لإحياء ذكرى يوم تصويت الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، في سنة ١٩٤٧. إنها مأساة حزينة، فبعد ٥٨ عاماً من ذلك التاريخ، لا تزال عواقب التقسيم من استمرار الصراع والنفي والاحتلال قائمة، وما زالت هناك دولة مفقودة. وهذا الصراع كلف الكثير من التضحيات. وفي نهاية المطاف، لن يكون هناك منتصر، فقط هناك خاسرون بدرجات متفاوتة من الخسارة، ما لم تكن هناك عملية سلام قابلة للاستمرار.

وعلى امتداد المجتمع العالمي، ثمة حالة من الانشغال والقلق الشديدين حيال مصير الشعب الفلسطيني وعملية السلام في الشرق الأوسط، أو إن شئنا الدقة، غياب ذلك السلام. ولا بد أن يكون هناك تركيز أكبر على السلام، عوضاً عن التركيز على العملية فحسب.

وهذا مطلب بالغ الأهمية، لا للإسرائيليين والفلسطينيين فحسب وإنما أيضاً للمنطقة بأسرها. فالصراع الذي دام طيلة ما يزيد على مائة عام لا بد له أن ينتهي. والإسرائيليون والفلسطينيون على السواء يحتاجون إلى الأمن. والإسرائيليون لهم دولتهم، والفلسطينيون بحاجة إلى أن تكون لهم دولتهم. وفي هذا الصدد، نرحب بالتزام

الدولي بعدم تقييدها بفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة ٩ تموز/ يولية ٢٠٠٤ وقرار الجمعية العامة الذي اتخذ بعد ذلك. والأمر يستوجب بوضوح اتخاذ إجراء لعكس مسار هذه العملية المدمرة.

وسيلغ طول هذا الجدار عند إتمامه ضعف طول الخط الأخضر وسيفصل المجتمعات الفلسطينية بعضها عن بعض، بما لها من أراض ومياه وموارد. وهناك قلق متزايد الآن بشأن الجزء الشرقي من الجدار في وادي الأردن. ولا بد أن يشمل أي إجراء معاقبة الشركات التي تتواطأ في بناء الجدار عندما يكون ذلك في المناطق المحتلة.

وتشكل الأنشطة الإسرائيلية في القدس أيضاً مصدراً رئيسياً للقلق. ويكشف التقرير الأخير للاتحاد الأوروبي عن الأنشطة الإسرائيلية عن خطورة التهديد الذي تمثله تلك الأنشطة على الحل القائم على أساس دولتين. إذ أن ما يقرب من ٣٥ إلى ٤٠ في المائة من الاقتصاد الفلسطيني يعتمد على القدس الشرقية. ولذلك فإن الأموال المقدمة من المانحين يمكن أن تبديد مرة أخرى ما لم يتخذ إجراء ما. ومن الممكن أن تؤدي هذه الأموال إلى دعم الاحتلال بدلا من إنهاء ما لم تفتح القدس الشرقية مرة أخرى للفلسطينيين.

وبوجه عام، وإذا أخذنا في الاعتبار الجدار والمستوطنات والطرق والمعسكرات، فإن ما يبقى بالفعل في الوقت الحالي للاستعمار الفلسطيني هو ٥٤ في المائة فقط من الضفة الغربية. وها نحن نرى بأعيننا وبشكل واضح الحل القائم على أساس دولتين سجيناً في قبر ليس فقط من الخرسانة والأسلاك الشائكة، وإنما أيضاً من الكراهية والغضب وعدم الثقة.

والعنصر الآخر للسلام التام والدائم هو، بلا شك، حقوق الإنسان. وهذا شيء عالمي وأساسي الأهمية. ولن

الآن للفلسطينيين داخل قطاع غزة. ونرحب بحرية التنقل من طرف في القطاع إلى طرف آخر وبعودة الأرض الفلسطينية إلى أصحابها الشرعيين. ومع ذلك فإن هذا ليس مطلباً قاصراً على غزة فحسب، ولكنه ينطبق أيضاً على القدس الشرقية والضفة الغربية. وما المحطات شبه الحدودية الأخيرة في بيت لحم وقلنديا وخمسة مواقع أخرى في الضفة الغربية إلا محاولات لخلق أمر واقع ولن تؤدي إلا إلى زعزعة الثقة في أي عملية للسلام في المستقبل.

ويتعين إن تكون غزة والضفة الغربية حرتين بحق - براً وجواً وبحراً. ولقد رحلت نقاط التفتيش عن داخل قطاع غزة، وأن لها الآن أيضاً أن ترحل عن داخل الضفة الغربية. ولقد رحبنا بنهاية الاستعمار في غزة؛ ونود أن نرى نهاية الاستعمار أيضاً في الضفة الغربية.

ولقد أشيد كثيراً بالحكومة الإسرائيلية لقيامها بعملية الإخلاء، ولكن من المحزن أننا نحن المنظمات غير الحكومية قد شهدنا زيادة صافية في عدد المستوطنين الإسرائيليين في الأراضي التي تستخدمها المستوطنات والهياكل الأساسية ذات الصلة. وقد أضيف في هذا العام حتى الآن ١١ ٠٠٠ مستوطن إضافي إلى المستوطنين غير القانونيين البالغ عددهم ٤٠٠ ٠٠٠ في الأراضي المحتلة - أي بمعدل قدره ١ ٠٠٠ مستوطن إضافي شهرياً.

ولقد برهنت الحكومة الإسرائيلية عملياً على أن المستوطنات، حتى تلك الموجودة في الضفة الغربية، يمكن إخلاؤها. ولا مبرر الآن لوقف إخلاء المستوطنات الأخرى في القدس الشرقية والضفة الغربية. والواقع أنه يجب ألا تكون غزة هي الأولى والأخيرة.

وتستمر عملية بناء الجدار داخل الضفة الغربية في تحد واضح وعلني للأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ومما يؤسف له أن الحكومة الإسرائيلية تنتهك الآن مرة أخرى القانون

يروا أن الحفاظ على القانون يحقق مصلحة جميع الشعوب وكل الأطراف.

ولكن إسرائيل، حتى هذه اللحظة، تتحدى هذه المنظمة. وهي تلوح بقبضتها في وجه الأمم المتحدة، بل وتباهى في واقع الحال أمام العالم بأنها تستطيع أن تفعل أي شيء دون حساب، وأنها لا يستطيع أن ينال منها أحد. وهذه الحقبة من الزمن يجب أن تنتهي. وينبغي ألا يكون أي فرد أو أي دولة فوق القانون الدولي، وينبغي عدم السماح لأي فرد أو دولة بأن يستهزأ بالأمم المتحدة. وأن الوقوف في جانب حكم القانون لا يعني الوقوف ضد إسرائيل، وإنما يعني مناصرة السلام.

وما برحت منظمات المجتمع المدني ناشطة على جبهات متعددة. وفي مؤتمر الأمم المتحدة الدولي للمجتمع المدني لدعم السلام في الشرق الأوسط، وهو مؤتمر سنوي انعقد هذا العام في باريس، كان هناك تأكيد جلي من المنظمات غير الحكومية على حملات المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض الجزاءات. والهدف من وراء ذلك بسيط وجلي: إقناع إسرائيل بأن تلتزم بالقانون الدولي وبأن تضع نهاية للاحتلال - لا أكثر وقطعاً لا أقل.

وسنشهد، بلا شك، في الأشهر القلائل القادمة في كل من الانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية تغييرات ممكنة في الحكومة والبرلمان. ونرحب بصفة خاصة بالانتخابات الفلسطينية، ولكنها يجب أن تكون حرة ونزيهة، وهذا يتضمن حرية التنقل للمرشحين والناخبين على السواء.

ومع ذلك، فلن يغير شيء من ذلك المبادئ الأساسية الأهمية الضرورية للحل الكامل والنهائي للصراع - الحل العملي القائم على أساس دولتين والذي يوفر الأمن للجميع، ويستند إلى قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي.

يؤدي التعذيب، وعمليات هدم المنازل، ومصادرة الأراضي، والاعتقالات، وعمليات الاحتجاز دون محاكمة إلا إلى زيادة تفاقم الحالة. فما زال مستوى العنف مفرطاً في الارتفاع. ويعتقد البعض أنه يسود الآن هدوء نسبي، ولكن هذا الهدوء لم تلمسه أسر القتلى الفلسطينيين البالغ عددهم ٢٠٤ والقتلى الإسرائيليين البالغ عددهم ٣٦ حتى الآن هذا العام.

والإنعاش الاقتصادي حيوي الأهمية، ولهذا كان التقدم المتعلق بالحدود بين غزة ومصر موضع ترحيب. فالتمكن من الدخول والخروج وقتما يشاء الإنسان هي حق سيادي أساسي نأمل أن يتمتع به قريباً الفلسطينيون في الضفة الغربية. ونأمل أن يفتح في القريب العاجل ممر آمن إلى المطار والميناء.

ولكن الحالة لا تزال جادة قاسية. ووفق لما ذكره البنك الدولي فإن ما يقرب من نصف السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وحوالي ٧٠ في المائة من سكان قطاع غزة يعيشون دون مستوى خط الفقر بكثير.

ونود أن نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام مؤخراً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ إلى المانحين بألا يواصلوا دعمهم لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى فحسب وإنما أيضاً أن يزدوا هذا الدعم. فهذه الوكالة تضطلع الآن بمهمة صعبة وهي تلبية احتياجات ٤,٢ من ملايين اللاجئين الفلسطينيين. وما زالت حقوق اللاجئين، بطبيعة الحال، شاغلاً أساسياً لمنظمات المجتمع المدني عبر العالم. ويجب ألا يغيب هؤلاء اللاجئين عن البال.

وتنظر المنظمات غير الحكومية أيضاً إلى الأمم المتحدة وأعضائها على أنهم يساندون القانون الدولي دون تمييز. ونأمل أن يأخذ الأعضاء ذلك مأخذ الجد الشديد، وأن

ودائمة للقضية الفلسطينية، وعلى الدعم الذي يقدمونه دائما للأنشطة المكلفة بها هذه اللجنة.

وتدل البيانات التي استمعنا إليها اليوم ورسائل التضامن التي تلقيناها من جديد على دعم المجتمع الدولي الذي لا يفتر لتجديد السلام في الشرق الأوسط ولتحقيق الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي. وأستطيع أن أؤكد للمشاركين أن جميع أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لن يدخروا وسعا في كفالة تحقيق تلك الأهداف.

وأعطي الكلمة الآن للسيد ناصر القدوة، وزير خارجية السلطة الفلسطينية.

السيد القدوة (فلسطين): لقد استمعنا قبل قليل إلى رسالة الرئيس محمود عباس إلى هذا الاجتماع الرسمي، وسوف نشارك جميعا بعد ظهر اليوم في النقاش الهام حول قضية فلسطين. ولهذا أكتفي بصفتي الشخصية كصديق لكم ولعدد كبير من الزملاء، وأيضا بصفتي الرسمية، بأن أعبر لكم يا سيدي الرئيس ولأعضاء لجننتكم الموقرة، ولكافة السفراء والزملاء الذين لم يترددوا في تقديم الدعم والمساندة لقضيتنا العادلة، عن شكري لكم جميعا، ودعوتي لكم إلى الاستمرار في تقديم هذا الدعم وهذه المساندة. فشكرا لكم، وأتمنى أن نلتقي في العام القادم ونحن أقرب إلى تحقيق الاستقلال الوطني وممارسة السيادة في دولتنا فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد القدوة على رسالته الهامة وعلى انضمامه إلينا اليوم. ونحن نتطلع بتلهف إلى تلقي معلومات مباشرة منه بعد ظهر اليوم عن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأطلب إليه أن ينقل إلى الرئيس عباس ورئيس الوزراء قريع معاني تضامننا مع الشعب

ونحن نبتغي فلسطين يسودها السلام، لا فلسطين ممزقة الأوصال.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد دويل على بيانه الهام، وأشكره في المقام الأول على وجوده معنا وعلى تعاونه المستمر مع اللجنة.

ويشرفني أن أعلن أنه قد وردت إلى لجننتنا رسائل دعم وتضامن من كثير من رؤساء الدول أو الحكومات، ووزارات الخارجية، والمنظمات الحكومية والدولية. وأشار إلى أن نصوص الرسائل، تمثيا مع الممارسة الماضية، ستنشر في نشرة خاصة تصدرها شعبة حقوق الفلسطينيين، ولكني أود أن أتلو قائمة بمرسليها.

تلقينا رسائل من رؤساء الدول التالية: الأردن وأفغانستان والإمارات العربية المتحدة وإندونيسيا وباكستان والبرازيل وتركيا وتونس والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا والسودان وغينيا وفييت نام وقطر ومصر وناميبيا واليمن.

كما تلقينا رسائل من رؤساء حكومات بنغلاديش وتايلند والصين ومالي والهند، ومن وزراء خارجية أذربيجان والأرجنتين وأوكرانيا وبيلاروس والجمهورية العربية السورية ورومانيا واليابان، ومن حكومة مدغشقر.

وقد تلقت اللجنة أيضا رسائل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

وباسم اللجنة، أود أن أعرب عن تقديرنا لمن ذكرتهم لتوي من رؤساء الدول أو الحكومات، ووزراء الخارجية، والحكومات والمنظمات، وجميع الحكومات ورؤساء الدول والوزراء الذين قد يبعثون برسائل في الأيام المقبلة. كما أشكر جميع المشاركين في جلسة اليوم على جهودهم الدؤوبة الرامية للتوصل إلى تسوية شاملة وعادلة

الفلسطيني في كفاحه من أجل تحقيق آماله المشروعة في تقرير المصير والاستقلال الوطني.

كما أود أن أؤكد لرئيس وزراء السلطة الفلسطينية تصميم لجنتنا الراسخ على المضي في بذل الجهود المكلفة بما للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لقضية فلسطين.

وقبل أن أرفع هذه الجلسة الرسمية، أود أن أشكر كل من جعلوا هذا الاجتماع ممكناً، وأشكر بخاصة أعضاء شعبة حقوق الفلسطينيين، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة شؤون الإعلام، ومكتب خدمات الدعم المركزية، والمترجمين الشفويين، ومصدري البيانات الصحفية، وجميع العاملين في قاعات المؤتمرات، على تفانيهم وخدماتهم الرفيعة الجودة.

كما أود أن أذكر المشاركين بأن عرضاً راقصاً فلسطينياً، من المقرر تقديمه برعاية اللجنة بالتعاون مع بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين، سيقام الليلة في الساعة ١٩/٣٠ في قاعة الاجتماع ٤. وستؤدي فرقة الفنون للرقص "مأس وأحلام راقصة". وسيسبق العرض حفل استقبال للجميع مدعوون إليه.

وبعد هذا الاجتماع، سيعرض فيلم بعنوان الطريق ١٨١ في قاعة احتفالات مكتبة داغ همرشولد الساعة - ١٣/١٣. والجميع مدعوون إلى حضور هذا العرض. وسوف يعرض الجزء الأول من الفيلم اليوم؛ أما الجزء الثاني والثالث فسيجري عرضهما غداً ويوم ١ كانون الأول/ديسمبر، على التوالي.

مرة أخرى، أتوجه بشكري للجميع على مشاركتهم.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.